# الفصل الأول

## الإطار العام للبحث

### ١,١ التمهيد

يرتكز الحق في العدالة على أساسين، الاول الحق في العدالة هو أفضل ضمان لإقامة العدل بين الناس بما يعزز السلم الاجتماعي المنشود وتجنب ما يسمى بالعدالة الخاصة، الثاني أن القضاء أصبح من متطلبات السيادة الوطنية مع ما يحتاج إليه، كما يجب إنشاء سلطة قضائية مستقلة لضمان تطبيق القانون وسيادته.[١]

ولايجوز في أي مجتمع أن تترك مسألة إنفاذ القانون لتقدير وإرادة أعضائه، لئلا يسود الارتباك، وتنتهك الحقوق، ويصبح الضعيف غير قادر على الدفاع عن حقوقهم ضد الخصوم الأقوياء، وهذا يضمن احترام القانون، ويجعله فعالًا وضروريًا، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال إيجاد قوه تسعى إلى القضاء على كل ما يعوقه التنفيذ العادي وخاصة احترام القانون وتطبيق معاييره على تصرفات الفرد وأفعاله، لضمان تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الشعوب، وسيادة الأمن والسلام والاستقرار في المجتمع، وضمان الحق في العدالة وتشجيع ثقافة القانون وتعادل الحقوق التي يمنحها القانون للفرد، والتي تحل محل الحريات العامة ويكفلها القانون، ولا يجوز حرمان أي مواطن أو إجباره على التخلي عنها، ولو جزئيًا، كما تنص المادة ٤١ من الدستور الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة).[٢]

---

١. العطار، يسرى. ٢٠١٨. *مبدأ المشروعية أو الشرعية*. مذكرات لطلبة كلية القانون الكويتية العالمية لمادة رقابة قضائية. ص. ٤٣.

٢. رسلان، أنور أحمد. ٢٠١٨. *وسيط القضاء الإداري*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ٢٥٢.

وفي هذا السياق، من الضروري توفير الضمانات اللازمة للحق في العدالة، وهذه الضمانات كثيرة، وعلى رأسها المساواة في الوصول إلى العدالة، وهو أساس الوصول إلى العدالة وضمان تكافؤ الفرص من خلال التأكيد على مبدأ توحيد المحاكم، وتوحيد الإجراءات المطبقة على المنازعات وتوحيد القانون، بالإضافة إلى إزالة الحواجز المادية التي تحول دون ممارسة الحق في التقاضي، ولم يقتصر ضمان الحق في التقاضي على هذا القيد وتم تجاوزه فيما يتعلق بالعديد من الضمانات الأخرى، بما في ذلك الحق في الاستئناف أمام محكمة مستقلة، والحق في الدفاع عن نفسك، والحق في الاستئناف.[٣]

لا شك في أن المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتفق مع تلك المنصوص عليها في المادة ٥٥ (ج) من ميثاق الأمم المتحدة، تعزز الأمم المتحدة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في العالم دون تمييز على أساس الجنس أو الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تميز بين الرجل والمرأة، وتعترف بهذه الحقوق وعليك التزام حقيقي بالامتثال. يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرجعاً أساسياً لجميع الحقوق، بما في ذلك الحق في العدالة، كما ورد في المادة ٢ من الإعلان، تم إصدار هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع. وهذا يعني أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكفل لكل فرد الحق في التمتع بالحقوق الواردة فيه، وأهمها الحق في الوصول إلى المحكمة، ولا يمكننا الحديث عن المساواة أمام القانون بمعزل عن غيرها، ولكن لا يمكننا الحديث عنها. تنص المادة ٨ من هذا الميثاق على ما يلي: "لكل فرد الحق في التقدم إلى المحاكم الوطنية المختصة للحصول على تعويضات فعالة عن الأعمال التي تنتهك الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور أو القانون." [٤]

---

٣. العطار، يسرى. ٢٠١٨. *مبدأ المشروعية أو الشرعية*. ص. ٥٥.

٤. فودة، محمد عطية. ٢٠١٩. *الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة. ص. ١١٢.

تختلف الدولة القانونية عن الدولة البوليسية في أن الأولى تخضع لمبدأ الشرعية أو مبدأ سيادة القانون، في حين الثانية تخضع لمبدأ سيادة السلطة، ومفاد الأولي إن القانون يعلو على الجميع الحكام والمحكومين، فجميعهم يخضعون سواء بسواء للقانون وليس للسلطة، أما مفاد الثانية هو إن السلطة فوق كل قانون وأساس أي قانون وهي التي تصدره لصالحها، ويبلور قانون الإجراءات الجنائية بشكل ملحوظ مدى خضوع الدولة للقانون من عدمه، لأنه يمس مباشرةً حريات الأفراد وحقوقهم، فهذا القانون تستخدمه السلطة في الدولة البوليسية لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف وللإطاحة والتنكيل بخصومها، مما يشكل اعتداءً صارخاً على حقوقهم وحرياتهم، وينعكس ذلك على قواعد إجراءات التقاضي الجنائية التي تتجه نحو ترجيح مصالح السلطة على مصالح الأفراد، فالقضاء غير مستقل عن السلطة التنفيذية بشكل أواخر، ويتمتع القضاة بسلطات واسعة تسمح لهم بالتحكم والمساس بحقوق الأفراد ومن بينها حقهم في التقاضي في الدعوى الجزائية، والأمر على خلاف ذلك في ظل الدولة القانونية، إذ يستهدف قانون الإجراءات الجنائية تنظيم قواعد إجراءات التقاضي لتحقيق التوازن بين مصالح الدولة في إقرار العدالة ومصالح الأفراد في احترام حرياتهم وحقوقهم ومن بينها حق التقاضي وضمانة وتحديد اختصاصات الهيئات القضائية بدقة ووضوح وضمان استقلالها.[٥]

كما تشير الإجراءات الجنائية إلى العملية برمتها من وقوع الجريمة إلى الحكم النهائي، وتشمل مراحل الاستدلال والتحقيق الأولي والمحاكمة العلنية، بينما يُستخدم مصطلح القضية الجنائية للإشارة إلى التحقيق الأولي والتحقيق الأولي، ينطبق فقط لمرحلة المحاكمة، لا توجد مرحلة تحضيرية للقضية الجنائية ولا تعتبر مرحلة التحقيق مرحلة أولية.[٦]

---

٥. الحويلة، خالد فايز. ٢٠٢٠. "مبدأ حق التقاضي، دراسة مقارنة لموقف القضاء من نظرية أعمال السيادة وفكرة التحصين فرنسا – مصر – الكويت". *مجلة كلية القانون الكويتية* العالمية. ج. ٢. عدد (٢): صفر/ ربيع الأول. ص. ٩٨.

٦. فودة، محمد عطية. ٢٠١٩. *الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة*. ص. ١١٨.

كما أن الشكاوى هي إحدى إجراءات التحقيق الأولي لمكتب المدعي العام وتعتبر مرفوعة مع إجراءات التحقيق الأولي، والشكوى الجنائية تعني إرسال مستندات الدعوى إلى السلطات القضائية، المحكمة المختصة للبت فيها[٧].

وتتجلى أهمية قانون الإجراءات الجنائية في الموضوعات والمواد التي تغطيها اللائحة، ولكن هذه الأهمية تنحصر في عدة أمور، ويحدد صلاحيات الاستدلال بقانون الإجراءات الجنائية والإجراءات الموكلة على المتهم بعد وقوع الحادث. كما ينص على ملاحقة الجناة والجناة وحماية الحريات الفردية وحقوقهم من انتهاك الصلاحيات المقررة في هيئات التحقيق الابتدائي وصلاحيات قضاة الجنايات في هذه المرحلة، وكذلك يحدد الضمان القانوني الذي تحترم فيه حقوق الإنسان، وينطبق على الإجراءات الجنائية في مرحلة البدء وقبل الإجراءات الجنائية، وينظم أيضًا مراحل المحاكمات وإجراءات وشروط إصدار الأحكام، ويحدد طريقة الطعن في الأحكام الجنائية، والضمانات والاستحقاقات، ضمان الحقوق المتهم في جميع مراحل المحاكمة بما يحفظ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ذات الصلة بالتنظيم.[٨]

يهدف قانون الإجراءات الجنائية إلى تعزيز مصلحتين، الأولى هو المصلحة الجماعية في معاقبة أولئك الذين ينتهكون أحكام القانون الجنائي من خلال معاقبتهم على الجرائم كرد اجتماعي مهم على الجناة، أما الثانية هي حماية حقوق المتهم ومصالحه الشخصية حفاظاً على حق الدفاع وضمان الأمن القانوني الكافي لتحقيق العدالة، ويضمن للدولة الحق في معاقبة الجناة والانتقام منهم دون المساس بالضمانات الأساسية للمدعى عليه.[٩]

---

٧. الحويلة، خالد فايز، مرجع سابق، ص. ٢١٩.

٨. فودة، محمد عطية. ٢٠١٩. الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة. ص. ١٢٠.

٩. النائلي، حسين جبار عبد. ٢٠٢٣. *القوانين التي تحجب حق التقاضي ومدى دستوريتها*. (رسالة ماجستير). جامعة بابل. ص. ٤٢-٤٩.

كما حدد قانون العقوبات حق الدولة في المعاقبة من خلال تحديد الجرائم والعقوبات المنصوص عليها فيه، بينما نص قانون الإجراءات الجنائية على لجوء الدولة إلى العدالة عند تحديد المجرمين وينص على تأكيد الحق في العقوبة ليجعله يخضع [١٠].

وبهذا يتضح جليا العلاقة القوية بين قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، حيث لا وجود لأحداهما إلا بالأخر، فلا قيمة لقانون العقوبات إذا لم يوجد قانون الإجراءات الذي يحدد وسيلة تطبيق قانون العقوبات ويضع أحكامه الموضوعية موضع التنفيذ ويتفق قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية في خضوعهما لمبدأ الشرعية الجنائية، وأن تباين مفهومهما في القانونين، حيث يحكم قانون العقوبات بمبدأ الشرعية الموضوعية أي لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، في حين يحكم قانون الإجراءات الجزائية بمبدأ الشرعية الإجرائية التي تعني أنه لا إجراء بغير سند من القانون، حيث يحدد القانون الإجراءات الواجب اتخاذها وشروط ممارسة تلك الإجراءات.

وتسعى الشرعية الإجرائية إلى احترام حريات الإنسان وحقوقه في مواجهة الأعمال التي تقوم بها السلطة، ولكي تتحقق تلك الشرعية يجب أن يراعى توافر ضوابطها التي تنحصر طبقا للسائد فقها[١١] في ثلاثة ضوابط رئيسة هي أن الأصل في المتهم البراءة إلى أن يثبت إدانته في محاكمة عادلة روعي فيها كل الضمانات القانونية، وأن يكون القانون هو مصدر جميع الإجراءات الجزائية، وضرورة الإشراف القضائي على جميع الإجراءات الجزائية[١٢].

---

١٠. الصيفي، عبد الفتاح مصطفى. ٢٠١٦. *تأصيل الإجراءات الجنائية*. الإسكندرية: دار الهدى للمطبوعات. ص. ١٤.

١١. سرور، أحمد فتحي. ٢٠١٢. *الشرعية الدستورية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ١٤٥؛ عيد، على محمد محمد. ٢٠١٣. *النظرية العامة للشرعية الإجرائية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ٢٣، وما بعدها.

١٢. فودة، محمد عطية. ٢٠١٩. *الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة*. ص. ١٢١.

## ١,٢ مشكلة البحث

يعد حق التقاضي من الحقوق الطبيعية للإنسان؛ حيث يحق لكل فرد اللجوء إلى القضاء متى ما وقع اعتداء على حق من حقوقه، كما أنه حق مفترض أي لا يحتاج أن تنص عليه الدساتير، إذ إن هذه الأخيرة تأتي وتنص على حقوق وحريات الأفراد، ومتى ما تم الاعتداء على تلك الحقوق والحريات جاز للأفراد اللجوء إلى القضاء لرد ذلك الاعتداء وصده وإلا اعتبرت تلك الحقوق والحريات مجرد نصوص تتزين بها الدساتير ما لم توجد الوسيلة القانونية التي تضفي الحماية عليها، ومبدأ حق التقاضي يعد أحد أهم الوسائل القانونية التي تحقق ذلك الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مفهوم مبدأ سيادة القانون.

ويبلور قانون الاجراءات الجنائية بشكل ملحوظ مدى خضوع الدولة للقانون من عدمه، لأنه يمس مباشرةً حريات الأفراد وحقوقهم، فهذا القانون تستخدمه السلطة في الدولة البوليسية لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف وللإطاحة والتنكيل بخصومها، مما يشكل اعتداءً صارخاً على حقوقهم وحرياتهم، وينعكس ذلك على قواعد اجراءات التقاضي الجنائية التي تتجه نحو ترجيح مصالح السلطة على مصالح الأفراد، فالقضاء غير مستقل عن السلطة التنفيذية بشكل أوبآخر، ويتمتع القضاة بسلطات واسعة تسمح لهم بالتحكم والمساس بحقوق الأفراد ومن بينها حقهم في التقاضي في الدعوى الجزائية. والأمر على خلاف ذلك في ظل الدولة القانونية، إذ يستهدف قانون الاجراءات الجنائية تنظيم قواعد اجراءات التقاضي لتحقيق التوازن بين مصالح الدولة في إقرار العدالة ومصالح الأفراد في احترام حرياتهم وحقوقهم ومن بينها حق التقاضي وضمانة وتحديد اختصاصات الهيئات القضائية بدقة ووضوح وضمان استقلالها .

إذ أن سائر الحقوق والحريات مرهونة بكفالة هذا الحق، فعن طريقه يتمكن كل شخص من الدفاع عن حقوقه ورد الاعتداء عليها، كذلك فأن ممارسة حق التقاضي مفترض أساس في قيام القضاء بوظيفته وأدائه لرسالته، وذلك لأن القضاء لا يعمل من تلقاء نفسه وإنما بناءً على طلب المتقاضين الذين لا

يتمكنون من هذا الطلب إلاّ إذا كان حقهم في التقاضي محترماً ومصوناً. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في عدم تخصيص المشرع لمواد خاصة بتعريف حق التقاضي ولكنه نص في مواده على إجراءات إعمال حق التقاضي بسياق متصل مع الإجراءات الجزائية الأخرى.

### ١,٣ أسباب اختيار موضوع الدراسة

يرجع السبب في اختيار هذا الموضوع إلى الآتي:

١) ما يتمتع به حق التقاضي من أهمية كونه حجر الأساس لجميع أفراد المجتمع وحرياتهم، ويتصدر المبادئ الأساسية التي يُشيد عليها صرح القضاء.

٢) اهتمام الشرائع السماوية بهذا الحق، وسبق الشريعة الإسلامية في تنظيم هذا الحق ومن بعدها الإعلانات والاتفاقيات الدولية والإقليمية وسائر تشريعات الدول الدستورية والعادية.

٣) ما يتعرض له حق التقاضي – في بعض الأحيان – من انتهاكات واعتداءات أدت إلى مصادرته وحرمان الأفراد من ممارسته بالرغم من أنه حق دستوري.

٤) ما يواجهه بعض الأفراد أثناء ممارستهم لحقهم الدستوري في التقاضي من صعوبات في بعض القضايا المحلية وعدم اختصاص القضاء الاتحادي، حيث لم يذكر الدستور الاتحادي توزيع الاختصاص بين القضاءين الاتحادي والمحلي على الرغم من أن الدستور حدد في الفصل الخامس من الباب الرابع منه شكل السلطات القضائية الاتحادية في الدولة وبين إطار ولايتها القانونية، وترك لكل إمارة حرية التنظيم القضائي الخاص بها، وحرية تفويض أي اختصاص قضائي للقضاء الاتحادي، مما ترك المجال لتشكل تجارب قضائية متنوعة في الإمارات.

٥) تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان إذ أصبحت من أهم القضايا المطروحة على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتعاظم اهتمام المجتمع الدولي بأسره بها في الآونة الأخيرة والتي من بينها حق التقاضي.

٦) لايوجد أي قصور تشريعي في القانون الإماراتي فيما يخص حق التقاضي حتى وإن لم ينص المشرع صراحةً في مواد مستقلة على ضمانات حق التقاضي لكنه أشار إليها في سياق كافة الإجراءات الجزائية ويكون البحث في هذه الحالة لتحليل وبيان موقف القضاء والمشرع الإماراتي في إعمال حق التقاضي.

## ١,٤ أهمية البحث

تنقسم أهمية البحث إلى نوعين:

١) **الأهمية النظرية للبحث:** إن العدل من أسمى مقومات الحياة، حيث إن شعور المواطن بأن العدل قريب منه، ميسّر له، يخلو طريقه إليه من الموانع والعوائق يمنحه الإحساس بالراحة والأمان، بما يجعله يعمل لتحقيق غايته في بناء مجتمعه، ذلك لأن العدل قيمة عظمى وإسم جليل من أسماء الحق تبارك وتعالي، وهو مبدأ أساس ارتكز عليه الرب في نظامه، وأسسَ عليه وجوده ودورانه، وقد كان تحقيق العدل وإرساء دعائمه بين الناس مهمة الرسل والأنبياء، فهو رسالة السماء إلى الأرض، وقد حمل القضاء أمانة تحقيق العدل منذ فجر التأريخ، فهو قديم قدمَ الجماعة البشرية التي استشعرت دوماً حاجتها الملحة إلى مَنْ يقر الأمن والطمأنينة في النفوس ورد النوائب وقمع المظالم وأداء الحق إلى مستحقيه والإصلاح بين الناس ونصفة المظلوم، حيث إن القضاء هو السبيل إلى العدل والإنصاف والتي إلى ساحته يهرع الناس وهم عنده سواء لا قوي لديه ولا ضعيف ولا

شريف أمامه، فهو حصن الأمان لكل من داهمه الخوف وهو سيف الحق البتّار يبتر كل يد تمتد إلى حرمات الناس. وإذا كانت الدولة القانونية الحديثة قد أخذت على عاتقها مهمة بث الطمأنينة في نفوس المواطنين وكفالة الحماية القضائية بإتاحة ممارسة حق التقاضي في الدعوى الجزائية وإقامة العدل بالقسط بين الناس وتأمينهم على حقوقهم وحرياتهم على النحو المذكور، فقد أصبحت السلطة القضائية هي إحدى وظائفها الرئيسة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية التي يقوم عليها نظام الحكم، ومن ثم فإن القيام بهذه المهمة قد بات واجباً عليها ومبرراً من مبررات وجودها وبقائها، وأصبح التسليم بأن إقامة القضاء فرض عين في حق الدولة، ومن ثم فهي ملزمة بأن تكرس المبادئ القانونية التي يُشيد عليها صرح القضاء العادل وأن ترفع عن طريقه ما قد يعترض سبيله نحو بلوغ غايته وأداء مهمته. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة لموضوع (حق التقاضي في الدعوى الجزائية ) إذ أن سائر الحقوق والحريات مرهونة بكفالة هذا الحق، فعن طريقه يتمكن كل شخص من الدفاع عن حقوقه ورد الاعتداء عليها، كذلك فأن ممارسة حق التقاضي مفترض أساس في قيام القضاء بوظيفته وأدائه لرسالته، وذلك لأن القضاء لا يعمل من تلقاء نفسه وإنما بناءً على طلب المتقاضين الذين لا يتمكنون من هذا الطلب إلاّ إذا كان حقهم في التقاضي محترماً ومصوناً .

٢) **الأهمية العلمية**: تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية في أنه يبين بين التطبيقات القضائية في القضاء الجنائي الإماراتي فيما يتعلق بضمانات حق التقاضي في الدعوى الجزائية، كما أنه يبين موقف القانون في التشريعات الجنائية المقارنة منه. وتكمن أهمية البحث في أنه يبين ما جاء به قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي فيما يخص الحق في التقاضي وضمانته القانونية حيث أن

البحث يعتبر مهماً كونه يبين سياسة المشرع الإماراتي في إعمال حق التقاضي، وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## ١,٥ أسئلة البحث

يسعى الباحث للإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: ما هي الضمانات القانونية لحق التقاضي في الدعوى الجزائية في التشريع الإماراتي والتشريعات المقارنة، وينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية هي التالي:

١) ما هو التطور التاريخي لحق التقاضي في الدعوى الجزائية؟

٢) ما هو موقف الشريعة الإسلامية في حق التقاضي في الدعوى الجزائية؟

٣) ماهي ضمانات حق التقاضي في الدعوى الجزائية من حيث اختصاص المحاكم الجزائية؟

٤) ما هو دور قضاء النقض في ضمانات حق التقاضي في الدعوى الجزائية؟

٥) ما هي الجزاءات القانونية المترتبة على خرق ضمانات حق التقاضي في الدعوى الجزائية؟

## ١,٦ أهداف البحث

يسعى الباحث لتحقيق هدف أساسي يتمثل في بيان الضمانات القانونية لحق التقاضي في الدعوى الجزائية في التشريع الإماراتي والتشريعات المقارنة، وينبثق عنه عدة أهداف فرعية هي التالي:

١) تحديد ماهية الموضوع موضوع حق التقاضي في الدعوى الجزائية من خلال بيان التأصيل التأريخي لحق التقاضي في الدعوى الجزائية

٢) تحديد ماهية حق التقاضي في الدعوى الجزائية من خلال التعريف بحق التقاضي من خلال بيان تعريفه وشروطه وخصائصه وذاتيته وأهميته وطبيعته وتمييزه

٣) بيان كيفية ممارسة حق التقاضي في مراحل الدعوى الجزائية من خلال بيان ماهية الدعوى الجزائية وجهات تحريكها وقيود حق التقاضي فيها

٤) البحث في الأسس ومصادر حق التقاضي في الدعوى الجزائية

٥) تحديد جهات وضمانات التقاضي في الدعوى الجزائية من خلال البحث بضوابط تحديد جهات التقاضي وضمانات حق التقاضي في الدعوى الجزائية

## ١,٧ محددات البحث

١) **المحددات البشرية**: المحامين والقضاة في المحاكم الجنائية، ويعود السبب في اختيار هذه الشريحة من الأشخاص كونهم قد مارسوا الدعاوى الجزائية، وهم المعنيين بتطبيق ضمانات حق التقاضي وهم من يطبقونها في ميدان عملهم، وإنه من المهم سبر آرائهم الشخصية وتقديم الدراسات القانونية التي ترتبط بشكل مباشر بعملهم وبيان آليات وضمانات تطبيق حق التقاضي في المحاكم الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢) **المحددات القانونية**: القوانين الإجرائية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وفرنسا وبريطانيا وأحكام المحاكم الجنائية والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويعود السبب في تحديد هذه المحددات إلى أن قانون الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة يتضمن في طياته العديد من المواد القانونية الخاصة بحماية حق التقاضي، وخاصة إن إجراءات التحقيق والمحاكمة والاستدلال لابد فيها من ضوابط قانونية تضبط ممارسة حق التقاضي وتضمن إعماله تحقيقاً للعدالة.

### ١,٨ نطاق البحث

١) **النطاق الزماني**: من عام ١٩٩٠ حتى الانتهاء من إعداد البحث ومناقشته. وهو العام الذي أصدر فيه المشرع الإماراتي قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي التي ينظم التقاضي أمام المحاكم الجزائية في الدولة.

٢) **النطاق المكاني**: قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة قانون الإجراءات الجزائية لأن محور الدراسة يدور حول حق التقاضي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣) **النطاق الموضوعي**: ضمانات حق التقاضي في الدعوى الجنائية لما لها من أهمية كبيرة في تكريس العدالة الجنائية وتحقيق العدالة الناجزة.

### ١,٩ الدراسات السابقة

رغم أهمية حق التقاضي في الدعوى الجزائية، فأنه لم ينل حظه من الدراسة والبحث استقلالاً، فأمتزج بإجراءات التقاضي في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، فتاهت أصالته، ولم يجد حق التقاضي من يدافع عنه ويبرز خصائصه وذاتيته وضوابط ممارسته، حتى في الكتابات السابقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن خلال الاطلاع على معظم هذه الدراسات التي كتبت في هذا الموضوع بأحدث إصداراتها، حيث لم نجد دراسة جزائية متخصصة في حق التقاضي الجزائي وإنما وجدنا دراسات في حق التقاضي بشكل عام وفي القاضي الطبيعي وسوف نشير إلى هذه الدراسات في قائمة المراجع .

ومن الجدير بالذكر ضرورة الاعتراف بأن أي بحث علمي يستفيد من الدراسات التي سبقته ولا يشذُّ بحثنا عن ذلك، فهذه الدراسات هي التي أضاءت الطريق للبحث الماثل بما قدمت من أفكار، على

أن ذلك لا يخفي مدى الصعوبات التي صادفت البحث من قلة المراجع المتخصصة في موضوع الدراسة وتشعب موضوع البحث وارتباطه في الكثير من الإجراءات .

وهنا نذكر بعض الدراسات التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها على النحو التالي:

**١. دراسة: البوادي، حسنين المحمدي (٢٠١٦)**[١٣]، التي بينت أنه لكل إنسان الحق في الاستعانة بمحامي، ويعد هذا الحق من أهم الضمانات المكفولة له أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فلا يجوز منع المحامي من الحضور مع موكله احتراماً لحقوق الدفاع ولا شك أن حق كل إنسان في الاستعانة بحمامٍ يزيد الثقة في سلامة الإجراءات وتدعيم قيمتها في الإثبات، وحضوره فيه رقابة على المحقق لعدم اتخاذ أي إجراء تعسفي مع المتهم، كما أن حضوره يهدئ روع المتهم ويساعده على الهدوء والاتزان، وغنيٌ عن القول أن عضو الضبط القضائي الذي يرعى القانون والحق والعدالة يهمه أن تكون جميع إجراءاته مشروعة وفي إطار من الشرعية وسيادة القانون وأشارت محكمة النقض إلى أنه إذا ثبت منع المحامي من الحضور أثناء جمع الاستدلالات، فإنه يترتب على ذلك بطلان المحضر، لما يترتب على هذا المحضر من إخلال بحق الدفاع، ولا يجوز الاستناد إلى ما يسفر عنه من أدلة[١٤] ومن ناحية أخرى نجد أيضاً أن قانون المحاماة قد نص على حق المحامين في الحضور عن ذوي الشأن أمام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة، وأنه على المحاكم والنيابات بجميع أنواعها ودوائر الشرطة وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني وعليها أن تمكنه من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام القانون.

---

١٣. البوادي، حسنين المحمدي. ٢٠١٦. *حقوق الإنسان وضمانات المتهم قبل وبعد الجريمة*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

١٤. أحكام النقض: س ١٢، ق ٩٥، ص. ٥١٣، ١٩٦١/٥/١م.

**٢. دراسة" الكبيسي، عبد الستار سالم (٢٠١٦)"**[١٥]،بينت الدراسة أن النظم الإجرائية عن أساليب رئيسة تتبعها الدول في تنظيم سير أعمال سلطات التحقيق في هذه المرحلة. وكما أشرنا سابقاً، أن الجرائم البسيطة في إنجلترا يديرها البوليس من مرحلة الكشف عن الجريمة وحتى إحالة المتهم على المحاكمة، أما في الجرائم الخطيرة فيتولى الإشراف على سير التحقيق فيها سلطة تحقيق توجه سلوك البوليس وتزودهم بسلطات استثنائية للقيام بأعمال التحقيق تحت إشرافهم، وتتمثل سلطة التحقيق في إنكلترا في قاضي المحكمة الجزائية بوصفه قاضياً للتحقيق ومحقق الوفيات الناتجة عن القتل العمد وما شابه ذلك. وفي فرنسا يتولى أعمال التحقيق قضاة التحقيق في المقام الأوّل ومحققون يخضع البوليس القضائي لسيطرتهم. وفي أمريكا يشرف على التحقيق هيئة محلفين كبرى، وفي الاتحاد السوفياتي يتولى التحقيق محققون تابعون للنيابة العامة ومحققون تابعون لجهات حماية النظام الاجتماعي، ومحققون تابعون لجهات أمن الدّولة. كل حسب اختصاصه (المادة ٢٨ من أسس الإجراءات الجنائية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية) ويخضعون لإشراف النائب العمومي وتكشف لنا دراستنا عن أن المشاكل الرئيسة في الدعوى الجنائية تبدو واضحة في مرحلتها هذه لاتصالها بطبيعة سلطات التحقيق في الجرائم، لا سيما حين يعهد بالتحقيق إلى البوليس. ومن أهم المشاكل التي تثار أثناء هذه المرحلة مسألة حفظ الكرامة الإنسانية من القيود الماسة بحرية الشخص المتهم والوسائل غير المشروعة التي تباشر ضدهم سعياً للحصول على أدلة الإدانة. ولقيت هذه المشاكل دراسات متعددة ومتجددة من فلاسفة وعلماء القانون والمؤتمرات الدولية، فتعرضوا في أبحاثهم إلى أشخاص سلطات التحقيق وما يجب أن يكونوا عليه، ودعوا إلى سرعة إنجاز إجراءات التحقيق وعلانيتها، كما أكدوا على الضمانة الفعالة في هذه المرحلة التي تكمن في حق الدفاع، وأثاروا المشاكل الرئيسية وحلولها تفادياً لتعطيل مبدأ مشروعية الإجراءات وبصفة خاصة مشاكل القبض والاستجواب والحبس الاحتياطي وتكشف لنا دراستنا

١٥. الكبيسي، عبد الستار سالم. ٢٠١٣. *ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

وجوبية إجراء التحقيق في الجرائم الخطيرة، وإن كان الاختلاف موجوداً بين القوانين المقارنة في معيار الخطورة. وتكمن علّة الوجوبية في أنه لا بد من أن تطرح القضية على قضاء التحقيق قبل أن تضع المحاكم الجنائية المختصة يدها عليها، من أجل الكشف عن فاعل الجريمة وجمع الأدلة ضده. وتقرير ما إذا كانت كفة الاتهام قد رجحت لحد يكفي لإحالة القضية على محكمة الموضوع لتقول كلمتها في الموضوع. والسبب في ذلك هو أن محكمة الموضوع لا تستطيع القيام بهذه المهمة الشاقة لتضيفها إلى مهمتها الأصلية، فضلاً عن ضياع الوقت في جمع الأدلة المشتتة، كما أنّ ضرورة التحقيق تفرضها حماية الشخص من تعريضه لمحاكمات كيدية لا تقوم على أساس مدروس علاوة على حفظ أموال المتهم والدولة التي تخصص للإنفاق على الدعوى والمحاكمة بلا مبرر وتكشف لنا دراستنا، وكما رأينا سابقاً، أن حجم الضمانات التي تقررها القوانين الإجرائية المختلفة يتحدد تبعاً للفكر السياسي لكل دولة ونظامها والذي يتجسد بأخذها بنظام إجرائي في هذه المرحلة من الدعوى الجنائية بالذات.

**٣. دراسة خوين، حسن بشيت (٢٠١٠)** [١٦]. وقد بينت الدراسة انتقاد موقف المشرع السوفيتي السابق من قبل بعض شراح القانون السوفيتي، حيث كتب شافير ((بأن من الخطأ النظر إلى المحامي (محامي الدفاع) باعتباره ممثلاً للمتهم وحسب، وبالتالي التقليل من دوره وأهميته كأحد مشاركي الإجراءات لتقدير الحقيقة الموضوعية المتعلقة بالدعوى العمومية. إذ أن مشاركة محامي الدفاع يجب أن ينظر إليها كوسيلة ماهرة ومهمة لوضع حق الدفاع موضع التنفيذ، مما يستوجب أن تكون في متناول جميع المتهمين بدون استثناء)). أما المشرع الإيطالي، فإنه وفي ظل قانون الأصول الجزائية الصادر في ١٩٥٥/٦/١٨، فد قصر حق المتهم ووكيله على حضور بعض أعمال التحقيق كالخبرة، وتفتيش المنازل (م ٣٠٤ منه)، وأورد تحفظاً في نهاية هذه المادة يمنع المحامين من الحضور في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها صراحة ولكنه مع ذلك لم ينص على هذه

١٦. خوين، حسن بشيت. ٢٠١١. *ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحالات، ولم يتطرق بوجه خاص إلى ناحية منع أو حضور المحامي استجواب موكله، مما يستدل على أنه ترك هذا الأمر لتقدير المحقق تبعاً لظروف التحقيق غير أن التطبيق القضائي سار في إيطاليا على عدم السماح للمحامي بحضور استجواب موكله

**٤. دراسة" أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك (٢٠١١)**.[١٧] حيث بينت الراسة فيما يتعلق بحق المتهم في الصمت وألا يدلي بأقوال ضد مصلحته لقد خلا التشريع المصري والليبي من النص صراحة على حق المتهم في الصمت، ولا يوجد نص واحد في هذا التشريع يقر للمتهم أو المشتبه فيه الحق في الصمت أو يلزمه بالكلام والإدلاء بأقواله في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، ولكن الفقه المصري والمقارن مجمع على أنه لا يجوز إجبار المتهم على الإدلاء بأقواله وأن امتناعه عن الإجابة لا يعتبر قرينة تستعمل ضده على الإدانة أو يتخذ من سكوته قرينة ضده.[١٨] ولقد أوصى المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣م بأنه ((لا يجبر المتهم على الإجابة، ومن باب أولى لا يكره عليها، فهو حر في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه محققاً لمصلحته))[١٩]. وبالقدر الأدنى الضروري لتحقيق حماية الافتراض القانوني للبراءة والافتراض الموضوعي لارتكاب الجريمة دون بذل أحدهما لصالح الآخر، تكون قد انتهكت وبالتالي لا تتحقق أية ضمانات للمتهم لعدم شرعية الإجراءات[٢٠]. ولقد اختلف الفقهاء في تحديد الطبيعة القانونية لافتراض البراءة في المتهم، حيث يذهب ولا يدحض أو يهدم هذه القرينة إلا صدور حكم قضائي بإدانة المتهم؛ لأن هذا الحكم يعد عنواناً للحق والحقيقة، ويعتبر قرينة قانونية قاطعة عليها، وهذه القرينة القاطعة هي التي تصلح لإهدار قرينة البراءة، ويؤيد هذه الاتجاه بعضاً من قضاء محكمة النقض ويفترض أن يعمم

---

١٧. أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك. ٢٠١١. *استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة بين القانونية المصري والليبي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٨. الملا، سامي صادق. ٢٠١١. *حماية حقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات*. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٩. مصطفى، محمود محمود. ٢٠١٥. "النقرير الدولي السادس في روما". *المجلة الدولية لقانون العقوبات*. س. ٥٣. ص. ١٩٥.

٢٠. الكبيسي، عبد الستار سالم. ٢٠١٣. *ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

على مأمور الضبط القضائي أي حكم يصدر ببراءة المتهم أو عندما يصدر لصالحه أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، بحيث يكون على علم تام بالأخطاء التي وقع فيها تجاه المتهم، والحد منها في المستقبل

**٥. دراسة سديرة، نجوى يونس (٢٠١٤)**، [٢١]، وبينت الدراسة إن الغاية من إنشاء المحاكم الجنائية عموماً هو تحقيق العدالة عن طريق محاسبة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم، ولكي تكون المحاكمة عادلة لابد من توافر مجموعة من الدعامات والقواعد العامة التي تشكل الإطار العام للمحاكمات الجنائية الدولية، وتهدف هذه القواعد والمبادئ إلى إقامة حسن سير العدالة، وضمان محاكمة جنائية عادلة تحفظ للإنسان كرامته وتحمي حقوقه الأساسية، وتضفي على إجراءات المحكمة صفة الشرعية الإجرائية الجزائية. وكذلك اعتبار أن مرحلة المحاكمة تتسم بالخطورة البالغة لأن عليها يتوقف مصير المتهم لذا فإنها على قدر كبير من الأهمية ومن ثم تتضح القيمة الحقيقة للوقوف على أهم المبادئ والقواعد الأساسية والتي لا مجال للحديث عن محاكمة عادلة إذا تخلف أي منها. ولا ريب في أن علنية الجلسة وشفوية إجراءات المحاكمة، والمساواة بين مراكز الخصوم، والسرعة في المحاكمة من أهم الضمانات، يعتبر مبدأ العلنية من الضمانات القوية لحسن سير العدالة، نظراً لما يفرزه من مقاصد وأهداف متعددة تهدف إلى تكريس ضمانات المتهم في محاكمة جنائية دولية عادلة من جهة، وإضفاء طابع العدالة على المحاكمة الجنائية الدولية من جهة أخرى. يعني مبدأ علنية إجراءات المحاكمة السماح لغير أطراف الدعوى بالاطلاع على إجراءاتها ومناقشتها دون قيد إلا ما يقتضيه حفظ النظام في الجلسة وانتظام سير العدالة. ويقصد بالعلانية أيضاً تمكين الجمهور من حضور جلسات المحاكمة.

---

٢١. خوين، حسن بشيت. ٢٠١١. *ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

**٦. دراسة:" دلاندة، يوسف (٢٠١٩)** [٢٢]، حيث بينت الدراسة أنه من نتائج قرينة البراءة إخلاء سبيل المتهم في الحال حال النطق ببراءته ولو تم الطعن في الحكم من قبل الأطراف بما في ذلك النيابة. كما أنه في حالة إدانة متهم حر من قبل المحكمة الابتدائية وطعن فيه بالاستئناف فإنه لا يجوز إيداعه الحبس، وكما أنه لا يجوز أن يضار المتهم من خلال رفعه استئناف في الحكم الذي كان قد أدانه، كما إن الشك يفسر لصالح المتهم والإدانة تتم بناء على الاقتناع بناء على ما قدم من أدلة وما دار أثناء المحاكمة العلنية ومن ضمانات المحاكمة العادلة وسرعة الفصل، غير أن هذا المبدأ ليس مطلق بحيث أن المرافعات في قضايا الأحداث يسمح بحضورها شهود القضية وأقارب القريبين للحدث ووصيه أو نائبه القانوني وأعضاء النقابة الوطنية للمحامين وممثلي الجمعيات أو الرابطات أو المصالح والأنظمة المهتمة بشؤون الأحداث والمندوبين بالرقابة على الأحداث المراقبين ورجال القضاء وحتى أمام المحكمة العليا فإن النطق بالحكم يكون في جلسة علنية المادة ٥٢١ من قانون الإجراءات. وكذلك فإن مبدأ علنية الجلسة من المبادئ الجوهرية التي يترتب عن مخالفتها البطلان إلا ما استثني بنص خاص لحسن سير العدالة وضمان لظهور القاضي بمظهر لائق وفي ذلك طمأنينة للمتهم وضمانا للمحاكمة العادلة.

**٧.دراسة: عثمان، دعاء محسن محمد (٢٠١٣)**[٢٣]، بينت الدراسة أن الحق في المحاكمة العادلة التي تتضمن ضمانات الدعوى الجزائية حيث أطلق على تلك الضمانة سرعة المحاكمة أو سرعة الفصل في الدعوى وهو الأمر الذي ذهبت معه غالبية المواثيق والإعلانات الدولية والدساتير الداخلية، وهناك من خرج عن هذا السياق ونحن نتفق معه وأطلق عليها تعبير المحاكمة الناجزة دون تأخير وذلك نظراً لأن سرعة المحاكمة هو تعبير قاصر، فليس العبرة بسرعة المحاكمة فقط وإنما المعيار هو سرعة المحاكمة العادلة أو المنصفة

---

٢٢. يوسف، دلاندة. ٢٠٠٦. *الوجيز في ضمانات المحاكمة العادلة*. ط. ٢. بوزريعة: دار هومه.

٢٣. عثمان، دعاء محسن محمد. ٢٠١٣. *ضمانات المحاكمة العادلة*. القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي.

ويُقصد بالمحاكمة الناجزة التي تقضي وتتم بسرعة دون تأخير لا مبرر له، وإنجاز الشيء هو الإسراع في الشيء وإتمامه على الوجه الصحيح ويعد حق المتهم في محاكمة ناجزة لا تأخير فيها من مبادئ المحاكمة العادلة، حيث إن قيمة الحكم المنصف البطيء بعد أن يكون مركز المتهم قد اختل في المجتمع وأصابه ضرر شديد لا يمكن جبره فيما بعد عن طريق حكم قضائي منصف بطيء، حيث إن العدالة السريعة تكون مشروطة بألا تمس حقوق وضمانات المتهم ليس فقط في مرحلة المحاكمة وإنما في جميع مراحل الدعوى الجنائية، ويلاحظ أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل هذه السرعة حيث إن هذا الضمان لا يلغي ضماناً آخر وهو كفالة حقوق الدفاع، ويستند هذا الضمان إلى كل من المصلحة العامة والخاصة للمتهم، والمصلحة العامة تقتضي سرعة الانتهاء من المحاكمة الجنائية تحقيقاً للردع العام، وهو أمر يتطلب السرعة في الإجراءات وتوقيع العقاب الملائم في حالة الإدانة هذا إلى جانب ما تتكبده الدولة من نفقات بسبب طول الإجراءات، أما المصلحة الخاصة للمتهم تتوافر في وضع حد للآلام التي يتعرض لها بسبب موضع الاتهام الذي تعرض له، مما يمس شرفه واعتباره وقدره بين الناس، وهو آلام نفسية تلحق به وبأسرته كما أن انتظار المتهم وقتاً طويلاً للمحاكمة قد يؤدي إلى إضعاف قدرته على جمع الأدلة التي تفند أدلة الاتهام، وتؤدي إلى إصابة الشهود بالنسيان مما يؤثر في معرفة الحقيقة وبالرغم من مدى أهمية مبدأ المحاكم الناجزة، لم يرد في الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية والدساتير الداخلية تعريف للمحاكمة الناجزة سوى أن يتم إجرائها في مدة معقولة ويعد الحق في محاكمة ناجزة حقاً ضرورياً من حقوق المتهم وضمانة هامة من ضمانات العدالة، حيث إن إصدار الحكم في خلال مدة معقولة هو أحد متطلبات العدالة، إلا أن هناك بعض العوامل التي تُسهم وخاصة على صعيد المحاكم الوطنية في بطء المحاكمات والذي لا يكون في هذه الحالة ناتجاً عن سوء نية أو انحراف من قِبل القائمين على التحقيق والمحاكمات وإنما يكون ناتجاً عن العوامل التالية ومنها كثرة عدد المنازعات والقضايا بالنسبة لأعداد القضاة ومعاونيهم في بعض الدول، وكذلك قيام بعض

القضاة بوظائف غير قضائية، وقد وجدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في أوروبا أن المادة ١٤ من العهد الدولي قد انتُهكت وبصفة خاصة في أحدى القضايا بكندا والتي استغرق فيها نظر دعوى الاستئناف حوالي ثلاث سنوات وكان السبب الرئيسي في ذلك التأخير هو إعداد محاضر الجلسات للمحاكمة والذي استغرق ٢٩ شهراً. ودرجة تعقيد القضية من حيث طبيعة الجريمة وعدد المتهمين فيها، وخطورة الجريمة وتعدد جنسيات مرتكبيها وعدد التهم المنسوبة للمتهم وعدد الشهود، ويمكن القول أن كل تلك العناصر تؤثر وتتسبب في تأخر صدور الحكم، كما أنه قد ترجع أسباب التأخير في المحاكمة إلى المتهم نفسه أو المدافع عنه فقد يلجأ بعض المحامين باستعمال أساليب غير مشروعة لتأجيل الفصل في القضايا لعلمه بخسارة موكله لها وعدم كفاءة الأجهزة المعاونة للقضاة من الكُتّاب والمحضَرين وما يترتب على ذلك من ع دم تجهيز القضايا وعدم إعلان الخصوم بالمواعيد المقررة لنظر قضاياهم. كما يؤدي عدم تخصص القضاة إلى تشتت القاضي بين عدة تخصصات مما يجعله محتاجًا إلى وقت أكثر لدراسة وفحص ما أمامه من قضايا، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخير الفصل فيها.

**٨.دراسة صالح، تامر محمد محمد (٢٠١٧)**:[٢٤]، حيث بينت الدراسة حقوق الإنسان بأنها الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التحليل القانوني؛ وبدون الاعتراف بها والعمل على صونها لن تتحقق الغاية الأولى للقانون وهي الاستقرار المجتمعي. ويتعين أن يكون هذا الاعتراف من الجميع سواء أكانوا حكاماً أم محكومين، منظمات دولية أم إقليمية، جماعات مسلحة أم غير مسلحة، سلطات الدولة الثلاث – التنفيذية، التشريعية، القضائية– أم الأفراد العاديين؛ فعندما يدرك هؤلاء جميعاً أنهم يتعاملون مع إنسان سوف يتحقق الاحترام الواجب لحقوقه، وبدون هذا الإدراك ستكون هشيماً تذروه الرياح في مكان سحيق. ويعد القانون

٢٤. صالح، تامر محمد محمد. ٢٠١٧. *قرائن الإدانة القانونية البسيطة وضمانات المحاكمة العادلة*. الإسكندرية: كلية حقوق. جامعة المنصورة دار الجامعة الجديدة.

الجنائي بشقيه العقوبات والإجراءات الجنائية أحد مجالات القانون التي يبلغ فيها التماس بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد أقصى مداه؛ خصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية، ومن أهم الموضوعات التي تثير نقاشاً حول حقوق الإنسان، ومدى تمتعه بمحاكمة عادلة الإثبات الجنائي لاسيما النصوص التي تتضمن قلباً لعبء الإثبات مثل قرائن الإدانة القانونية البسيطة التي هي موضوع الدراسة.

**٩.دراسة الكعبي، محمد سيف (٢٠٢٠)**[٢٥]، وبينت الدراسة أنه يعني مبدأ علنية إجراءات المحاكمة السماح لغير أطراف الدعوى بالاطلاع على إجراءاتها ومناقشتها دون قيد وعليه فالنظر العلني للقضايا ضمان أساسي لعدالة واستقلالية التقاضي، فالغابة من علانية الجلسات بث الطمأنينة للمتهم حتي يحس هو والمدافع عنه بالأمن فلا يجد حرجاً من إبداء كل ما شأنه رد التهمة عن نفسة.

**١٠.دراسة: الظهوري، سنان سليمان سنان الطياري (٢٠٢٠)**[٢٦]، تهدف هذه الدراسة الى بحث ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية بموجب القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧، ولما تحققه هذه التقنية من نتائج ايجابية تهدف الى تطوير الخدمات العدلية، بدءا بسرعة انجاز المعاملات وتقليل مدة مواعيد جلسات المحاكمة والولوج لمفهوم المحكمة الالكترونية، ووصولا لتحقيق مبدأ البت في الدعاوى في أجل معقول. لذلك تتجه العديد من التشريعات الجزائية الحديثة وكذلك الاتفاقات الدولية في المجال الجزائي إلى اتخاذ العديد من التدابير القانونية والعملية لرفع كفاءة قطاع العدالة، وكذلك الاتجاه صوب الاستعانة بالتقنيات التكنولوجية لتطوير أداء مرفق العدالة،

---

٢٥. الكعبي، محمد سيف. ٢٠٢٠. *العلانية في الدعاوى الجزائية وأثرها على المحاكمة العادلة*. الامارات: مساق قانون الإجراءات الجزائية، جامعة العين.

٢٦. الظهوري، سنان سليمان سنان الطياري. ٢٠٢٠. *إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي*. (رسالة بكالوريوس). جامعة الشارقة.

بما يكفل تبسيط إجراءات المحاكمات الجزائية وسرعتها، وضمان احترام المبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية، ومن هذه التقنيات الحديثة الاستعانة بأجهزة الاتصال المرئي والمسموع.

**١١.دراسة الحويلة، خالد فايز (٢٠١٧)**،[٢٧] يعد مبدأ حق التقاضي من أهم الحقوق الطبيعية للإنسان، إذ يستطيع كل فرد من خلاله صد أي اعتداء يشكل مساساً بحقوقه وحرياته، لذلك نصت الدساتير الحديثة على هذا الحق كأحد الضمانات اللازمة لتعزيز مبدأ سيادة القانون من ناحية وحماية حقوق وحريات الأفراد من ناحية أخرى، إلا أن التشريعات العادية في بعض الدول جاءت ونالت من هذا الحق تحت مبررات ومسوغات مختلفة كما هو الحال بالنسبة لنظرية أعمال السيادة وفكرة تحصين بعض القرارات الإدارية من رقابة القضاء. في هذه الدراسة سنتناول مفهوم حق التقاضي وموقف المشرع الدستوري والعادي من هذا الحق في الكويت ومقارنته بما هو عليه الحال في فرنسا ومصر. كما سنعرض إلى موقف القضاء في هذه الدول من حق التقاضي والتعرف على أهم تطبيقاته تجاه نظرية أعمال السيادة وفكرة التحصين. كما ستبين هذه الدراسة في خاتمتها عدم دستورية فكرة التحصين كأحد الاستثناءات الواردة على مبدأ حق التقاضي بالإضافة إلى دعوة المشرع العادي إلى إلغاء نظرية أعمال السيادة لتعارضها مع مبدأ حق التقاضي، بالإضافة إلى إلغاء التشريعات التي تمنع رقابة القضاء (فكرة التحصين)، إذ إنها تتعارض مع نصوص الدستور.

**١٢.دراسة فوده، محمد سعد إبراهيم (٢٠١٥)**[٢٨]. هدفت الدراسة إلى التعرف على الحماية الدستورية لحق التقاضي (دراسة مقارنة). واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. واشتملت الدراسة على مبحثين، أشار المبحث الأول إلى: ماهية حق التقاضي وسماته وأهميته، وتضمن؛ المطلب الأول: تعريف حق التقاضي

---

٢٧. الحويلة، خالد فايز. ٢٠٢٠. "مبدأ حق التقاضي، دراسة مقارنة لموقف القضاء من نظرية أعمال السيادة وفكرة التحصين فرنسا – مصر – الكويت". ص. ٨١–١٤٢.

٢٨. فوده، محمد سعد إبراهيم. ٢٠١٥. "الحماية الدستورية لحق التقاضي: دراسة مقارنة". *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. عدد (١٢).

وطبيعته، المطلب الثاني: خصائص وسمات حق التقاضي، والمطلب الثالث: أهمية حق التقاضي. وناقش المبحث الثاني: كفالة حق التقاضي دستوريا، وتضمن المطلب الأول: كفالة حق التقاضي في الشريعة الإسلامية، المطلب الثاني: كفالة حق التقاضي في المواثيق والإعلانات الدولية، المطلب الثالث: كفالة حق التقاضي في النظام الفرنسي، المطلب الرابع: كفالة حق التقاضي في النظام المصري، والمطلب الخامس: كفالة حق التقاضي في النظام السعودي. وختاما اكدت الدراسة على أن إقامة العدل وتحقيق القسط هو الركيزة الأهم لأي تنظيم اجتماعي ومن هنا كان حق المواطن على الدولة في أن تيسر إقامة العدل بين الناس؛ فالعدل أساس نشأتها وشرط بقائها، ومن هنا أيضا كان واجب الدولة في كفالة حق التقاضي، وهذا المضمون السابق أكدته الشريعة الإسلامية وكفلت هذا الحق للجميع دون تفرقة أو تمييز، وكان لها السبق في الاهتمام بحقوق الإنسان بصفة عامة وبحق التقاضي على وجه خاص. وأوصت الدراسة بضرورة إضفاء المزيد من أهمية هذا الحق وضرورة كفالته من خلال المواثيق والإعلانات الدولية المعنية، وكذلك فرض عقوبات أو تدابير قبل الدول التي يثبت انتهاكها لهذا الحق، وضرورة وضع الإجراءات والآليات المتعلقة بالتظلمات الفردية على المستويين الإقليمي والدولي؛ من أجل المساعدة على نحو حقيقي باحترام وتنفيذ وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى العمل على إزالة ما تبقى من استثناءات أو قيود تحول دون وصول الفرد إلى قاضيه الطبيعي.

**١٣.دراسة: مهنى، ممدوح واعر عبدالرحمن (٢٠٢١)**[٢٩]، يثير البحث إشكالية دقيقة تتعلق بكيفية استعمال حق التقاضي على نحو لا يناقض مقصودة الشرعي، وعلى وجه لا يلحق ضررا بالغير بلا وجه حق، وآلية ذلك: استعمال حق التقاضي دون الانحراف به عما شرع له. ويهدف البحث إلى الإجابة على

٢٩. مهنى، ممدوح واعر عبدالرحمن. ٢٠٢١. *الانحراف بحق التقاضي: مظاهره وأحكامه في الفقه الإسلامي*. القاهرة: جامعة الأزهر. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة.

عدة تساؤلات متعلقة بموضوعه، من أهمها: ما المقصود بالانحراف بحق التقاضي؟ وما هي مظاهر الانحراف بحق التقاضي في شتى مراحله؟ وهل يختص الانحراف بحق التقاضي بأحد المتداعيين، أم يشمل المدي، والمدعى عليه معا؟ وما هي وسائل دفع الانحراف في كل مرحلة من مراحله؟ وما أثر الانحراف بحق التقاضي؟ وكيف يمكن دفع الضرر الواقع على المضرور حالة حدوث انحراف بحق التقاضي من خصمه، وعلام يتم تعويضه؟ وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال الوقوف على الأدلة الشرعية، والوقوف على نصوص الفقهاء، وتحليلها لاستخلاص أحكام الانحراف بحق التقاضي. وأيضا على المنهج المقارن وفق ما تقتضيه الدراسات الشرعية الفقهية: وذلك من خلال التعرض لاتجاهات الفقهاء في كل مسألة خلافية تتعلق بمحل البحث، مع ذكر أدلتهم، واختيار الراجح من بينها، بعد مناقشة المرجوح. ومن أهم نتائج البحث: ١- أن الفقهاء قد عرفوا معنى الانحراف بحق التقاضي، وبينوا حرمته وجزاءه، رغم عدم تعبيرهم بذات المصطلح. ٢- تتميز الشريعة الغراء بأنها في الوقت الذي أعطت للناس فيه حق التقاضي، فإنها هذا الحق بضوابط مؤداها المحافظة على مقصود الشارع، والمحافظة على حقوق الغير، وهذا أوجه كمالها. ٣- من أهم مظاهر الانحراف بحق التقاضي: الشكوى الكاذبة، والدعوى الكيدية، والسعاية المحرمة.

١٤. **دراسة محمد، فايز محمد حسين (٢٠٢٠)**[٣٠]، مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في الدولة الحديثة، يمنع دكتاتورية السلطة، ويؤدي إلى تحقيق التوازن بين إعتبارات النظام والسلطة والحرية في المجتمع، وهو من التراث القانوني العالمي المشترك. – مبدأ سيادة القانون، يعد ضمانة كبرى وفعالة وأكيدة لحماية حقوق الإنسان؛ وتأكيداً لفاعلية هذه الحماية، ينبغي النظر إلى مبدأ سيادة القانون، باعتباره من التراث القانوني المشترك العالمي. – من الأهمية بمكان زيادة النطاق الموضوعي للمساعدة القانونية، ليشمل كل ما يتعلق

٣٠. محمد، فايز محمد حسين. ٢٠٢٠. *سيادة القانون والحق في التقاضي والمساعدة القانونية*. المؤتمر السنوي الدولي الخامس لكلية الحقوق: العدالة بين الواقع والمأمول، جامعة الاسكندرية. كلية الحقوق.

بالدعوى بداية من الاستشارة حتى تنفيذ الحكم، وتؤكد هذا المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان وبعض التشريعات المقارنة المنظمة للحق في التقاضي والمساعدة القانونية. – ضرورة الأخذ في الاعتبار عند صياغة التنظيم القانوني للمساعدة القانونية التوفيق بين كفالة الحق في التقاضي ودرء إساءة استعمال الحق في التقاضي، ويجب أن لا تؤدي هذه القيود إلى حظر الحق في التقاضي – تخصيص جزء من حصيلة الرسوم والمصاريف القضائية، لإنشاء صندوق لدعم المساعدة القانونية للمحتاجين. ويجب أن يستفيد من المساعدة القضائية المنظمات غير الحكومية، لتفعيل دورها في المجتمع في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وكفالة حق التقاضي للفئات المستضعفة، واعتماد خطة توعية فعالة وشاملة، وكذلك برامج المساعدة القانونية المتاحة للجمهور – أن مجانية القضاء تعتبر نتيجة حتمية، لمبدأ المساواة أمام القضاء، ومن هنا يجب كفالة الحق في التقاضي، لغير القادرين مالياً من خلال نظم المساعدة القانونية.

**١٥.دراسة الشمري، عبدالله سعدون (٢٠٢٣)**[٣١]. بينت الدراسة أن إن التقاضي حق دستوري وهو دعامة الحريات الأساسية وركيزة كل حكم ديمقراطي ومهما بلغت الحقوق والحريات العامة التي يخولها النظام الديمقراطي، فإنها لن تقوم الابقيام حق التقاضي ولابد أن يكون حق التقاضي مكفولا بنص صريح في الدستور، باعتباره المدخل إلى حماية الحقوق والحريات وتوطيد أركان المشروعية. وقد حرص المشرع الدستوري على صياغة القواعد القانونية والدستورية التي يتحقق من خلالها سيادة القانون ويرى الباحث أن القضاء هو ميزان المشروعية في الحياة الاجتماعية لذلك لا يتعرض لفض المنازعات من تلقاء نفسه إذ يتعين على أصحاب الشأن أن يطلبوا منه ذلك في كل نزاع وهذا يتحقق بمباشرة حق التقاضي من خلال الدعوى التي

٣١. عبدالله سعدون. ٢٠٢٣. "حق التقاضي وضماناته: دراسة مقارنة". *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*. ج. ١٥. عدد (١). ص. ٦١٦-٦٤٠.

ترفع للقضاء بالفصل فيها من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية. لذلك يرى الباحث أن مباشرة حق التقاضي تفترض قيام منازعة قابلة للفصل فيها من احدى محاكم السلطة القضائية.

**١٦.دراسة معزوزي، نوال (٢٠٢٣)**[٣٢]. يعتبر الحق في التقاضي من أهم الحقوق المكرسة في الدساتير والمواثيق الدولية والإقليمية باعتباره ضامنا للحقوق والحريات الأخرى، فبدون تمكين الأفراد من اللجوء إلى القضاء لحل نزاعاتهم واسترجاع حقوقهم المهضومة تفقد كل الحقوق قيمتها وأهميتها، غير أن إعمال حق التقاضي يقضي توفير مجموعة من الضمانات من أبرزها تبسيط إجراءات التقاضي، ولا يكون ذلك إلا عن طريق عصرنة قطاع العدالة، بإدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة (رقمنة قطاع العدالة)، بما يكفل ضمان استقلالية القضاء، وتسهيل اللجوء إليه بإجراءات قضائية أكثر مرونة وبساطة، وضمان المصداقية في الفصل في النزاعات في آجال معقولة بما يضمن توثيق الصلة بين فعالية العدالة واحترام حقوق الإنسان.

**١٧.دراسة الإدريسي، محمد (٢٠٢٤)**[٣٣]. مما لا شك فيه أن تعدد الآليات والنصوص القانونية المكرسة لحق التقاضي أمر محمود ويعتبر من المعايير المعتمدة لتصنيف الدول الديمقراطية واعتبارها دولة قانون ومؤسسات. حيث إن فكرة دولة القانون والمؤسسات لم تعرف كل هذا الرواج إلا بتركيز جملة من القيم والضمانات كما "أنه لا وجود لدولة القانون في غياب وجود حماية قضائية لحقوق الإنسان ويبقى أهم ضمان هو نزاهة وضمير القضاة. ولهذا فإن استقلال القضاء ونزاهته هما عنوان الفصل الرشيد في القضايا، ولهذا يجب أن يكون بعيدا عن أي شك أو فساد. ويمكن التفكير في إنشاء تخصصات أخرى للقضاة مثل مؤسسة قاضي الحريات على غرار القانون الفرنسي لتجنب الاحتفاظ بشخص أو إيقافه بشكل تعسفي. وهو أمر ممكن جدا في ظرف الجو العام السائد في بلادنا والذي يعكس انفتاحا مطردا على الحقوق والحريات خاصة منذ اندلاع ثورة الحرية والكرامة.

---

٣٢. معزوزي، نوال. ٢٠٢٣. "الرقمنة آلية لتعزيز حق التقاضي". *مجلة أبحاث*. ج. ٨. عدد (١). ص. ٤١٤-٤٣٧.

٣٣. الإدريسي، محمد. ٢٠٢٤. "حق الأجانب في التقاضي أمام القضاء الإداري: دراسة مقارنة". *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*. عدد (٢٧). ص. ٢١٨-٢٤١.

**١٨. دراسة بوسحابة، لطيفة (٢٠٢٣)**[٣٤]. لقد شهد المجتمع الدولي تغييرا كليا فيما نسميه حقوق الأنسان وهي في الحقيقة ثورة إنسانية استطاعت أن تنقل حقوق الأنسان نقلة جذرية إلى خارج حدود وطنه، فبعد ما كانت حكراً على الأنظمة الداخلية للدول وتحكمها معايير لا يجوز للفرد أيا كان أن يتجاوزها، أصبحت بعدما تراجع المفهوم الضيق للسيادة حقوقا تحكمها معايير دولية فقد أصبح من حق الفرد أن يلجا إلى المحاكم الدولية في حال لم ينصفه قضاءه الداخلي.

**أما فيما يتعلق بالفجوة البحثية:** بعد تحليل ما ورد في الدراسات السابقة تكمن الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة جميعها تتناول الحق في التقاضي من منظور نظري دون التعمق بالتطبيقات القانونية للدول في المحاكم الجزائية فيما يتعلق بحماية حق التقاضي، حيث أن الدراسة الحالية تتمحور حول فجوة بحثية هامة مفادها مدى إعمال الحق في التقاضي في الدعوى الجزائية في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، بما يسهم في تحديد دقيق لمشكلة الدراسة المتمثلة في عدم وجود نصوص قانونية تعريف حق التقاضي أو تحدد عناصره، حيث أن ما ودر في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي هو مواد تتضمن ضمانات المتهم في كافة مراحل الدعوى الجزائية دون تحديد دقيق وفصل للضمانات القانونية والقضائية الخاصة بحق التقاضي.

### ١,١٠ منهجية البحث

يرجع الأصل اللغوي لكلمة " منهج " إلى الفعل " نهج " وينتهج نهجاً، ونهج الطريق، أي بينه وسلكه. ونهج نهج فلان، سلك مسلكه، والمنهاج الطريق الواضح والخطة المرسومة[٣٥].

وفي الاصطلاح، يعرف المنهج بأنه " الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني في دراسته مشكلة أو موضوعاً، في مجالات العلوم عموماً، بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم، سواء تمثل في التعرف

---

٣٤. بوسحابة، لطيفة. ٢٠٢٣. "حق الفرد في التقاضي أمام القضاء الدولي". *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*. ج. ٧. عدد (١). ص. ٢٠٨٦ – ٢٠٩٩.

٣٥. مجمع اللغة العربية. ١٩٩٣. *المعجم الوجيز*. مصر: مجمع اللغة العربية بمصر. ص. ٣٧.

على المبادئ والقواعد التي تحكم الظواهر والقضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات[٣٦].

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وسنبين هنا ماهية هذه المناهج ومدى فائدتها في استخدامها في البحث على النحو التالي:

### ١,١٠,١ المنهج الاستنباطي (التحليلي)

المنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي، فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية. والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج.

وفي هذا المنهج يلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية متعمقة لكل جزئية من جزئيات البحث ويشترط في الباحث حين إتباعه للمنهج التحليلي أن تتوافر فيه الصفات التالية[٣٧]:

١) أن يكون مدققاً، بمعنى ألا يهدر كلمة صغيرة أو كبيرة في الفكرة أو النص الذي يخضعه للدراسة التحليلية، وهذا يستلزم من الباحث القراءة بعناية، وتمحيص الآراء والأفكار بتجرد وموضوعية.

٢) أن يكون مبدعاً، بمعنى أن الباحث حين تناوله لقضية ما بالتحليل، يفترض فيه ألا يكون تقليدياً يقف عند المعاني الظاهرة، بل يجب فيه أن يصل إلى المعاني غير الظاهرة، فيحاول أن يقرأ " ما بين السطور "كي يكون بحثه إبداعيا

وفي البحث يعتمد الباحث على هذا المنهج من خلال تحليل ما جاء به قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون الإجراءات الجنائية في جمهورية مصر العربية، وقانون

---

٣٦. سلامة، أحمد عبد الكريم. ١٩٩٩. *الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ١٣.

٣٧. فراج، زين بدر. ٢٠١٨. *أصول البحث القانوني*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ١٩.

الإجراءات الجزائية في فرنسا وقانون الإجراءات الجنائية في بريطانيا، حيث يتم جمع المعلومات من مصادرها من الكتب والمؤلفات ومواد القانون وأحكام القضاء بالاستناد للاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم في الدولة ولا سيما المحكمة الاتحادية العليا وقضاء التمييز، ويتم تحليلها من حيث احتوائها على الضوابط القانونية الخاصة بحماية حق التقاضي في الدعوى الجزائية.

وتم الاعتماد على المنهج في الفصل الثاني والفصل الثالث والفصل الرابع من الدراسة، وذلك من خلال تحليل موقف المشرع الإماراتي من حق التقاضي في الدعوى الجزائية، وكذلك الأمر بيان وتحليل موقف القضاء الإماراتي من إعمال حق التقاضي بما يحقق الهدف الثاني والثالث من الدراسة.

### ١,١٠,٢ المنهج النوعي

تمثل منهجيّة البحث النوعي أسلوباً مختلفاً تناول قضايا البحث العلمي عن المنهج الكمي. ومع أن عملية البحث بين المنهجين متشابهة إجمالاً، ألا أن البحث النوعي يوظف تصاميم أخرى غير التي مرت معنا في البحث الكمي، ويستند إلى بيانات غير رقمية، وإلى خطوات أخرى خاصة به في تحليل النتائج. ويتطلب عرض منهجية الدراسة النوعية تنويراً للقارئ بالغرض من الدراسة، وتصميم الدراسة، مع الإشارة إلى دور الباحث في الدراسة، ومصادر التحليلات التي بطبيعتها متشعبة في البحث النوعي، وإجراءات تقييد تلك التحليلات، وكيفية تحليل المعلومات، والخطوات التي اتخذتها الدراسة لتوثيق مصداقية التحليلات في الدراسة. تتطلب منهجية الدراسة النوعية اهتماماً من الباحث لا يقل عن مثيله في البحث الكمي (أو المزجي). وقد اعتمد الباحث على هذا المنهج من خلال تصميم استمارة خاصة بالمقابلات الشخصية وتوظيفها في نهاية الفصل السادس من الدراسة، حيث تم توزيع استمارة المقابلات الشخصية على عدد

من القضاة في المحاكم الجزائية في الدولة وتوجيه العديد من التساؤلات لهم حول ضمانات حق التقاضي أمام الحاكم الجزائية في الدولة، وكذلك تم توجيه بعض التساؤلات للمحامين والمستشارين القانونيين في الدولة بهدف بيان الإجراءات الجزائية التي يتبعها هؤلاء بهدف حماية حق التقاضي وتعزيزه، وتم توجيه بعض الأسئلة لطلاب القانون والمدرسين في جامعات القانون في الدولة لبيان مدى احتواء المناهج الدراسية في الدولة الخاصة بطلبة القانون على مساقات خاصة بحق التقاضي أمام المحاكم الجزائية.

## ١,١١ الخلاصة

ومن ذلك أن الباحث يشرك القارئ في دراسته من خلال اطلاعه على مجريات الدراسة، ابتداء بالسبب الذي دعاه لاختيار المنهج النوعي، مروراً بآليات اختيار العينة وآليات جمع التحليلات وتقييدها وتسجيلها، كما أنه يوضح للقارئ خطوات عرض التحليلات في الدراسة، وطريقة التحقق من مصداقيتها ومن ثم تحليلها وتفسيرها، ومخرجات الدراسة. وينفرد البحث النوعي في أمر آخر وهو أن الباحث يتحدث عن دوره في البحث، كما أنه يسهب في الحديث عن التصميم النوعي الذي وظفه في دراسته. ولأن أسلوب كتابة البحث النوعي يختلف باختلاف التصميم النوعي ذاته، وهو اختلاف واضح، فإن منهجية الدراسة النوعية لا بد أن تتطرق إلى مآلات الدراسة والشكل النهائي لها

يعتمد الباحث على هذا المنهج عن طريق استمارة مقابلات شخصية مع أربع قضاة وأربع محامين وأربع اساتذة بالقانون في الجامعة وأربعة ضباط